SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMAN SCIENCES VOL.24 NO. 2 2025
DOI: 10.51984/JOHS.V24I2.4369

جامعة سبها للعلوم الإنسانية مجلة
Sebha University Journal of Human Sciences

Journal homepage: http://www.sebhau.edu.ly/journal/johs

الانسحاب الفرنسي من الساحل الإفريقي: الأسباب والتداعيات والآفاق المستقبلية (2020-2025)

محمد إدريس عبد العزيز إدريس

قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طبرق، ليبيا

الملخص

يركز هذا البحث على تحليل الانسحاب الفرنسي من دول الساحل الإفريقي (مالي، النيجر، بوركينا فاسو، وتشاد) بين 2020 و2025، مع دراسة أسبابه الداخلية والخارجية، وتقييم تداعياته على الأمن والاستقرار الإقليمي، واستكشاف سيناريوهات العودة الفرنسية المحتملة ضمن شروط استراتيجية واضحة. استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن عند دراسة الاختلافات بين الدول الأربع، مع توظيف النظرية الواقعية السياسية ونظرية القوة الصلبة والناعمة لفهم حسابات القوى الدولية والإقليمية ودور النفوذ العسكري والدبلوماسي. أشارت النتائج إلى أن الانسحاب نتج عن عوامل سياسية وأمنية واجتماعية معقدة، مما أدى إلى فراغ أمني، وتعزيز النفوذ المحلي والعسكري، وارتفاع أهمية التنافس الدولي والإقليمي، مع وجود إمكانيات محددة لعودة فرنسا بشروط استراتيجية واضحة.

الكلمات المفتاحية:

الأمن القومي
الانسحاب الفرنسي
التحولات السياسية
منطقة الساحل الإفريقي
النفوذ الدولي

The Withdrawal of French from the African Sahel: Causes, Consequences, and Future Prospects (2020-2025)

Mohammed Edrees Abdelaziz Adrees

Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, University of Tobruk, Libya

Keywords:

French withdrawal
International influence
National security
Political transformations
Sahel region

ABSTRACT

This study analyzes the withdrawal of French from the African Sahel (Mali, Niger, Burkina Faso, and Chad) between 2020 and 2025, examining its internal and external causes, assessing its impact on regional security and stability, and exploring potential scenarios for France's return under clear strategic conditions. The study employs a descriptive-analytical methodology and comparative approach across the four countries, utilizing political realism theory and hard and soft power theory to understand international and regional power calculations and the role of military and diplomatic influence. Findings indicate that the withdrawal resulted from complex political, security, and social factors, leading to security vacuums, enhanced local and military influence, and increased significance of international and regional competition, while leaving limited opportunities for a strategic French return.

المقدمة

يُعدّ إقليم الساحل الإفريقي من أكثر الأقاليم الأفريقية تعقيداً من حيث التوازنات السياسية والأمنية، إذ يمتد من المحيط الأطلسي غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً، بين دائرتي، عرض 12 و 20 درجة شمالاً، وخطي طول 15 درجة غرباً و40 درجة شرقاً، مشكلاً نطاقاً جغرافياً وانتقالياً بين الصحراء الكبرى شمالاً والمناطق شبه الاستوائية جنوباً، ويضم الإقليم خمس دول تعتبر الدول الرئيسية وهي (مالي، بوركينافاسو، تشاد، النيجر، موريتانيا)، والتي تمثل مجتمعة القلب الجيوسياسي للساحل، ويُظهر الإقليم تداخلاً بين هشاشة البني الداخلية وتنامي التنافس الدولي على النفود والموارد، مما جعله مساحة محورية لتقاطع المصالح الإقليمية والدولية في أفريقيا، وقد شكّلت هذه الخصوصية الجغرافية والسياسية مبررًا لتدخلات خارجية متكررة، كان أبرزها التدخل الفرنسي الذي بدأ في مالي عام 2013 ضمن عملية «سيرفال»، قبل أن يتوسع لاحقًا إلى منطقة الساحل بأكملها من خلال عملية «برخان»، بمشاركة أكثر من خمسة آلاف جندي فرنسي مدعومين بوحدات من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة .

غير أنّ هذا الوجود العسكري، الذي قُدّم في بدايته باعتباره خطوة لمكافحة

*Corresponding author:
E-mail addresses: dr.m.idrees1970@Gmail.com
Article History : Received 27 August 2025 - Received in revised form 03 November 2025 - Accepted 30 November 2025

الإرهاب واستعادة الاستقرار، تحوّل مع مرور الوقت إلى عامل توتر داخلي وخارجي على السواء، بعدما فشلت العمليات العسكرية في الحد من نشاط الجماعات المسلحة أو تحقيق التنمية المنشودة، وقد تزامن ذلك مع تزايد الشعور الشعبي بالرفض للتواجد الفرنسي، واندلاع احتجاجات واسعة في كلٍّ من مالي وبوركينا فاسو والنيجر، بلغت ذروتها مع سلسلة الانقلابات العسكرية بين عامي 2020 و2023، والتي مثّلت نقطة تحول في مسار النفوذ الفرنسي داخل الإقليم.

لقد تزامن التراجع الفرنسي مع تنامي حضور قوى دولية وإقليمية جديدة تسعى إلى ملء الفراغ الاستراتيجي الذي خلّفه الانسحاب، وفي مقدمتها روسيا التي عززت وجودها عبر شركة "فاغنر" وشراكات أمنية واقتصادية متنامية، وتركيا التي وسّعت حضورها الدبلوماسي والاقتصادي والعسكري في غرب أفريقيا ضمن رؤيتها للانفتاح على القارة، والصين التي ترسّخ نفوذها من خلال مبادرة "الحزام والطريق" والاستثمارات في البنية التحتية والطاقة، كما برزت الجزائر كفاعل إقليمي يسعى إلى لعب دور متوازن في استقرار منطقة الساحل، مستفيدة من موقعها الجغرافي وحدودها الطويلة مع مالي والنيجر، ومن سياستها الأمنية القائمة على الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية.

تتناول هذه الدراسة التحليل على المستوى الإقليمي كوحدة واحدة، مع رصد التباينات بين الدول الأربع، بما يسمح بفهم ديناميات التفاعل بين الانسحاب الفرنسي والتحولات الداخلية والإقليمية، وتقييم المخاطر الناتجة، واستشراف سيناريوهات محتملة للعودة الفرنسية عبر أدوات القوة الصلبة والناعمة. تكتسب الدراسة أهميتها من محاولة ربط التحولات السياسية والأمنية في الدول الأربع بالاستراتيجيات الدولية والإقليمية، وتقديم إطار علمي لفهم الاستقرار والنفوذ في منطقة حساسة سياسياً وأمنياً.

المشكلة البحثية

ما العوامل التي أدت إلى انسحاب القوات الفرنسية من دول الساحل الإفريقي، وما تأثير هذا الانسحاب على الأمن والاستقرار الإقليمي؟

التساؤلات البحثية

1. ما العوامل السياسية والأمنية والاجتماعية التي أدت إلى الانسحاب الفرنسي؟
2. ما أبرز التداعيات على الأمن والاستقرار والنفوذ الإقليمي؟
3. ما السيناريوهات المحتملة للعودة الفرنسية، وما العوامل التي قد تدعم أو تعرقل ذلك؟

4

الفروض البحثية

1. جاء الانسحاب نتيجة تضافر عوامل سياسية وأمنية واجتماعية معقدة.
2. نتج عن الانسحاب فراغ أمني وتغيرات في التوازن الإقليمي مع تعزيز نفوذ القوى المحلية.
3. إمكانية العودة الفرنسية مرتبطة بتوافق إقليمي ودولي، وقدرتها على تقديم دعم غير مباشر للقوات المحلية.

الأهداف

- تحليل العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى الانسحاب الفرنسي.
- تقييم تداعيات الانسحاب على الأمن والاستقرار والنفوذ الإقليمي.
- استشراف سيناريوهات العودة الفرنسية وإمكانية تنفيذها عبر القوة الناعمة والدعم غير المباشر.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على التحولات في منطقة حساسة سياسياً وأمنياً، وفهم دور القوى الكبرى في تشكيل التوازنات الإقليمية، وتحليل ديناميات النفوذ العسكري والدبلوماسي، وتقييم تأثيرها على الأمن والاستقرار المحلي والإقليمي.

الحدود المكانية والزمنية

المكانية: دول الساحل الإفريقي الأربع: مالي، النيجر، بوركينا فاسو، وتشاد، كوحدة إقليمية متشابكة من حيث التحديات السياسية والأمنية.

الزمنية: الفترة الممتدة من 2020 إلى 2025، للتركيز على الانقلابات العسكرية، وتراجع التواجد العسكري الفرنسي، والنتائج المترتبة على الأمن والاستقرار.

المنهج المستخدم

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لفهم الظاهرة وتحليل الأسباب والنتائج، مع توظيف المنهج المقارن جزئياً عند دراسة الاختلافات والتشابهات بين الدول الأربع فيما يتعلق بتداعيات الانسحاب وفرص العودة الفرنسية.

النظريات العلمية المستخدمة

1. النظرية الو اقعية السياسية:

لفهم مصالح القوى الدولية والإقليمية في اتخاذ القرار بالانسحاب أو العودة، وتحليل التحالفات وحسابات الربح والخسارة لكل طرف.

2. نظرية القوة الصلبة والناعمة:

لتقييم كيفية تكامل القوة العسكرية الصلبة الفرنسية (الوجود المباشر) مع عناصر القوة الناعمة (الدبلوماسية، المساعدات الاقتصادية، التدريب العسكري) وتأثير ذلك على النفوذ الفرنسي وإمكانية العودة بطريقة غير مباشرة.

الدراسات السابقة

دراسة علي (2020)، "النفوذ الفرنسي في الساحل الإفريقي: فرص وتحديات":

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهم العوامل التي أدت إلى تراجع النفوذ الفرنسي قبل الانسحاب، مثل تصاعد الإرهاب والتنافس الدولي والرفض الشعبي.

أفادت هذه الدراسة دراستنا الحالية في توفير خلفية تفسيرية لفهم أسباب الانسحاب وتداعياته المحتملة، وتساعد على الربط بين التحولات السابقة وما بعد 2020.

دراسة أبو العلا (2025)، "تراجع النفوذ الفرنسي: دراسة حالتي النيجر والجابون":

أوضحت هذه الدراسة تأثير الانقلابات العسكرية على تراجع النفوذ الفرنسي، مع الإشارة إلى المنافسة الدولية والإقليمية.

وتم الاستفادة من هذه الدراسة في تفسير العلاقة بين الانقلابات العسكرية وتراجع النفوذ الفرنسي، وتوسيع التحليل ليشمل أربع دول مع تضمين الأبعاد الأمنية والاستراتيجية.

دراسة **Fasinu, Emmanuel Selome, et al (2025)** ، **" The Legal and Diplomatic Implications of France's Security Disengagement from the Sahel: A Case Studies of Niger, Mali, and Burkina-Faso, 2021–2024"**:

بينت هذه الدراسة أن الانسحاب الفرنسي أعاد تشكيل العلاقات الدبلوماسية مع تصاعد النفوذ الروسي والصيني، وتزايد التحديات الأمنية. وكانت الاستفادة من هذه الدراسة من خلال توفير إطارًا قانونيًا ودبلوماسياً لتحليل الأبعاد السياسية للانسحاب الفرنسي، وربط النتائج بالواقع العملي لكل دولة.

- لقد ركزت الدراسات السابقة إما على مرحلة ما قبل الانسحاب أو على أبعاد محددة (القانونية أو السياسية)، بينما يغطي هذا البحث الفترة من 2020 إلى 2025، مع دمج الأبعاد السياسية، الأمنية، والاستراتيجية، وتحليل الدول الأربع كوحدة إقليمية، واستشراف سيناريوهات العودة الفرنسية المستقبلية، مما يُسهم ويوفر رؤية شاملة ومتكاملة.

تقسيم الدراسة:

المطلب الأول: الأسباب الداخلية والخارجية للانسحاب الفرنسي.

المطلب الثاني: تداعيات الانسحاب على الأمن والاستقرار والنفوذ الإقليمي.

المطلب الثالث: إمكانية العودة الفرنسية وسيناريوهاتها المستقبلية.

المطلب الأول

الأسباب الداخلية والخارجية للانسحاب الفرنسي

شهدت منطقة الساحل الإفريقي منذ عام 2020 سلسلة من الانقلابات العسكرية التي قادها ضباط معادون للنفوذ الفرنسي ضد حكومات يُعتبر قادتها موالين لفرنسا، وحظيت هذه الانقلابات بدعم شعبي مناهض للوجود الفرنسي، ما يعكس رغبة مجتمعية في "إنهاء الاستعمار"، وأوضح قادة هذه الانقلابات أن الدافع الرئيسي كان فشل الحكومات في مواجهة انعدام الأمن المتصاعد جراء هجمات الجماعات الإرهابية التابعة لتنظيمي القاعدة وداعش، وقد أدى هذا الوضع إلى تحولات كبيرة في السلطة داخل دول مثل مالي وبوركينا فاسو والنيجر، حيث أسس الجيش قبضته على المناصب الحكومية العليا، مع إجراء تعديلات وزارية استهدفت تقليص نفوذ الشخصيات الموالية لفرنسا، كما حدث في تعديل وزاري في مايو 2021 وإبعاد بعض أعضاء وزارتي الدفاع والأمن في مالي بقيادة الجيش[1]

لقد مرت المنطقة في السنوات الأخيرة بسلسلة من التطورات التي أدت إلى انسحاب القوات الفرنسية، وهو انسحاب نابع من مجموعة من العوامل السياسية، العسكرية، الاقتصادية والدبلوماسية. أحد أبرز هذه العوامل كان الانقلابات العسكرية المتتابعة في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، والتي أثرت مباشرة على شرعية التواجد الفرنسي في هذه الدول. فعلى سبيل المثال، أدى انقلاب النيجر في 2023 إلى الإطاحة بالرئيس محمد بازوم، وإعلان الحكومة الجديدة إنهاء التعاون العسكري مع فرنسا، ما أجبر باريس على سحب قواتها نتيجة فقدان الشرعية السياسية للتواجد العسكري. هذا التطور أظهر هشاشة الاستراتيجية الفرنسية في التأثير على قرارات الدول المضيفة، خصوصًا في ظل ضعف التأثير الدبلوماسي أمام الحكومات الانتقالية الجديدة.[2]

تزامن مع ذلك، تغير التوازنات الإقليمية والدولية الذي أدى إلى تقلص أهمية الدور الفرنسي. فقد شهدت بعض دول الساحل مثل النيجر ومالي تعزيز علاقاتها مع روسيا، وظهور نفوذ متزايد للصين، ما جعل التعاون مع فرنسا أقل جدوى. هذا التحول في التحالفات الدولية دفع باريس لإعادة تقييم وجودها العسكري، حيث أصبح الاعتماد على الدعم اللوجستي والتدريب للقوات المحلية أكثر فاعلية وأقل تكلفة مقارنة بالوجود المباشر على الأرض.[3]

إضافة لذلك، واجهت فرنسا صعوبات في التنسيق مع القوات المحلية في النيجر ومالي وبوركينا فاسو، بسبب اختلاف الأولويات الاستراتيجية وعدم توافق الخطط الأمنية، هذا التحدي أدى إلى تعطيل بعض العمليات وتقليص فعاليتها، كما زاد من إرهاق القوات الفرنسية نفسيًا وعسكريًا نتيجة الاشتباكات المتكررة مع الجماعات المسلحة، ما أثر على الروح المعنوية للجنود ورفع الضغوط على الحكومة الفرنسية لاتخاذ قرار الانسحاب الجزئي أو الكامل.[4]

ارتفاع تكاليف العمليات العسكرية شكل عاملًا آخر أساسيًا، حيث تسببت التضاريس الصحراوية الشاسعة في زيادة النفقات اللوجستية وصعوبة الحركة والمراقبة. تكاليف صيانة المعدات ونقل الإمدادات، إضافة إلى التدريب المستمر للقوات المحلية، جعلت استمرار الوجود المباشر على الأرض اقتصاديًا غير مستدام. مع هذه الضغوط المالية، كان الانسحاب الجزئي أو التحول نحو حلول أقل تكلفة مثل الدعم الاستخباراتي خيارًا عمليًا لتقليل العبء على فرنسا.[5]

كما لعب الضغط الدولي والإقليمي دورًا مهمًا في تسريع الانسحاب الفرنسي. فقد طالبت الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، ومنظمات حقوق الإنسان باريس بإعادة النظر في وجودها العسكري لتجنب التصعيد الإقليمي والحفاظ على العلاقات الدبلوماسية، هذه الضغوط تزامنت مع مقاومة محلية واسعة من قبل المجتمعات والشباب في مالي وبوركينا فاسو، الذين اعتبروا التدخل الفرنسي استمرارًا للنفوذ الاستعماري القديم، ما عزز من ضعف موقف فرنسا وأجبرها على الانسحاب التدريجي.[6]

الضعف الأمني الجزئي كان عاملاً مكملًا لهذه القرارات، حيث لم تحقق العمليات العسكرية الاستقرار الكامل في المنطقة، وظلت الجماعات المسلحة مرنة في استخدام التضاريس الصحراوية لتجنب الاشتباكات المباشرة، ظهور جماعات مسلحة جديدة مرتبطة بتنظيمات دولية مثل داعش والقاعدة، جعل العمليات الفرنسية أقل فاعلية وأدى إلى إعادة تقييم الاستراتيجية العسكرية.[7]

من ناحية أخرى، أسهم تعدد الحروب والصراعات المحلية بين الجماعات المسلحة والعشائر في صعوبة السيطرة على مناطق واسعة ومعقدة، ما زاد من الإرهاق اللوجستي للقوات الفرنسية وأدى إلى تقليص الانتشار العسكري. وقد أدى وعي الدول الأفريقية المتزايد بسيادتها الوطنية إلى تعزيز رغبتها في إدارة شؤونها الأمنية دون تدخل أجنبي، ما جعل الانسحاب الفرنسي خيارًا لا مفر منه للحفاظ على العلاقات الدبلوماسية وفتح المجال للتعاون المحلي والدولي بطريقة أكثر استدامة.[8]

يمكن القول أن الانسحاب الفرنسي من الساحل الإفريقي جاء نتيجة تراكم عوامل سياسية وأمنية واجتماعية. في مالي، أدت العمليات العسكرية الفرنسية مثل "سيرفال" و"برخان" إلى احتجاجات شعبية متزايدة بسبب فشلها في الحد من توسع الجماعات المسلحة، ما أدى إلى فقدان الثقة بين السكان والقوات الفرنسية. في بوركينا فاسو، ساهمت الانقلابات العسكرية في تعزيز الموقف المعارض للوجود الفرنسي، حيث اعتُبرت التدخلات العسكرية تقليلاً من سيادة الدولة، النيجر واجهت ضغوطًا مماثلة، إذ طالبت الحكومة بالحد من النفوذ الفرنسي مع المحافظة على التعاون الأمني الضروري. أما في تشاد، رغم استقرار النظام السياسي للرئيس إدريس ديبي، فقد بدأت المعارضة الشعبية تطالب فرنسا بتقليص دورها العسكري، ما شكل أحد أسباب الانسحاب الجزئي للوجود الفرنسي في المنطقة.[9]

المطلب الثاني

تداعيات الانسحاب على الأمن والاستقرار والنفوذ الإقليمي

أدى الانسحاب الفرنسي من دول الساحل الأفريقي إلى تغييرات جوهرية في المشهد الأمني والسياسي، إذ أسفر عن ضعف القدرات العسكرية والاستخباراتية المحلية. فمع رحيل القوات الفرنسية، أصبحت الحكومات المحلية تواجه صعوبة في تأمين الحدود والمناطق الريفية، مما أدى إلى انتشار الجماعات المسلحة وزيادة الهجمات على المدنيين. وقد انعكس هذا على الخدمات العامة، حيث تأثرت قطاعات الصحة والتعليم نتيجة النزوح الجماعي للمدنيين، ما دفع بعض الحكومات إلى طلب دعم إقليمي ودولي لتعويض الفراغ الأمني. وأدى هذا الوضع أيضًا إلى زيادة المخاطر على الاستثمارات الأجنبية، حيث أصبحت المناطق الريفية والشبه حضرية أكثر عرضة للعنف والنهب.[10]

تفاقمت الأزمة الداخلية مع تراجع فعالية التنسيق الاستخباراتي بين القوات المحلية، حيث أدى ضعف التجهيزات والتدريب إلى صعوبة رصد الأنشطة الإرهابية، ما ساعد الجماعات المسلحة على تعزيز نفوذها وتوسيع مناطق سيطرتها. وتجلت آثار هذا التراجع أيضًا في ارتفاع معدلات الجرائم العابرة للحدود والاختطاف والتهريب، وهو ما أثر بشكل مباشر على الاقتصاد المحلي وزاد من أعباء الحكومة في محاولة حماية السكان والبنى التحتية الحيوية.[11]

من منظور اقتصادي واجتماعي ترتب على الفراغ الذي تركته القوات الفرنسية تدهور الأوضاع المعيشية للسكان، حيث أغلقت العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة أبوابها نتيجة انعدام الأمن، وزادت معدلات البطالة والفقر. كما أدى النزوح الداخلي إلى ضغط إضافي على المدن والمراكز الحضرية، ما أثر على جودة الخدمات العامة، بما فيها التعليم والرعاية الصحية، وأدى إلى تفاقم النزاعات المجتمعية حول الموارد الأساسية.[12]

أسفر التراجع الفرنسي عن فراغ استراتيجي استغلته قوى إقليمية ودولية مثل روسيا وتركيا لتعزيز نفوذها في الساحل، فقدمت هذه القوى دعمًا عسكريًا وسياسيًا لحكومات معينة أو حتى جماعات مسلحة محلية، ما أدى إلى إعادة تشكيل التحالفات الدولية والإقليمية، وأصبح الساحل منطقة تنافس بين النفوذ الأوروبي والآسيوي، وهو ما أعاد توزيع الأدوار العسكرية والدبلوماسية في المنطقة،. هذا الوضع جعل السياسة الخارجية لدول الساحل أكثر تعقيدًا، إذ أصبح عليها الموازنة بين تحالفات جديدة ومتطلبات أمنية داخلية ملحة.[13]

كما انعكس الانسحاب الفرنسي على ارتفاع معدلات النزوح والتهجير القسري نتيجة ضعف الأمن المحلي، ما خلق تحديات كبيرة أمام وكالات الإغاثة الدولية وفرض عبئًا إضافيًا على الحكومات المحلية لتأمين احتياجات المدنيين المتضررين، وقد ساهمت هذه الأزمة الإنسانية في زيادة الضغوط على صعيد السياسة الخارجية، حيث حاولت الدول الإقليمية الكبرى تعزيز نفوذها العسكري والدبلوماسي عبر تقديم الدعم والمساعدات، وهو ما أثر على التوازنات الإقليمية وأعاد رسم خارطة القوى في الساحل.[14]

إضافة إلى ذلك تراجع قدرة الحكومات المحلية على حماية الحدود ومنع تهريب الأسلحة والمخدرات، وهو ما زاد من هشاشة الأمن في المناطق الحدودية وخلق بيئة مناسبة لنفوذ الجماعات المسلحة العابرة للحدود، وقد شكل ذلك فرصة لدول إقليمية مثل المغرب والجزائر لتعزيز وجودها في الساحل، ما أدى إلى مزيد من التعقيد في العلاقات الإقليمية، حيث أصبح تحقيق الاستقرار المحلي مرتبطًا بشكل متزايد بالمصالح الدولية والإقليمية.[15]

على صعيد الأمن الداخلي أسفر الانسحاب عن فراغ أمني في دول الساحل، مما انعكس على استقرار المجتمعات المحلية وزيادة ضعف قدرة الحكومات على حماية المدنيين وتأمين الحدود، تفاقمت الأزمات الإنسانية نتيجة النزوح والتهجير القسري، كما ارتفعت معدلات العنف بين الجماعات المسلحة المحلية، مما أثر على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، وعلى الصعيد الخارجي، استغلت بعض القوى الإقليمية والدولية هذا الفراغ لتعزيز نفوذها العسكري والدبلوماسي، وتقديم الدعم المباشر أو اللوجستي، ما أعاد تشكيل التحالفات الاستراتيجية في المنطقة وأثر على الديناميات السياسية والأمنية الإقليمية، هذا الوضع يبرز هشاشة الدول الساحلية أمام التحديات الأمنية ويشير إلى الحاجة لتعاون دولي وإقليمي متوازن، يحفظ سيادة الدول ويحد من استغلال الفوضى لتعزيز النفوذ الخارج.

لقد تباينت آثار الانسحاب الفرنسي على الدول الأربعة، مع اختلاف مستوى الاستقرار والأمن في مالي، أدى الانسحاب إلى توسع نشاط الجماعات المسلحة وارتفاع الهجمات الإرهابية، ما أدى إلى فقدان السيطرة على مناطق شمالية واسعة، في بوركينا فاسو، ظهرت مظاهر ضعف الأمن المحلي، وزاد تأثير الجماعات الإرهابية على الأرياف، بينما اتجهت الحكومة نحو تعزيز التعاون مع دول مجاورة وأطراف دولية جديدة، النيجر، رغم التحديات الأمنية، تمكنت من الحفاظ على استقرار نسبي عبر تعزيز قدراتها العسكرية الوطنية، لكنها شهدت زيادة في هجمات متفرقة على الحدود الشمالية، أما تشاد، فنجحت الحكومة في الحفاظ على استقرارها النسبي وتعويض الفراغ الفرنسي عبر شراكات إقليمية وأفريقية، مما جعلها أقل تأثرًا مقارنة بالدول الأخرى في الساحل.[16]

المطلب الثالث

إمكانية العودة الفرنسية وسيناريوهاتها المستقبلية

تواجه احتمالية عودة القوات الفرنسية إلى منطقة الساحل تحديات متعددة ومعقدة تتداخل فيها الأبعاد السياسية، الأمنية، الاقتصادية، والاجتماعية. إن التحولات الداخلية في دول المنطقة، خاصة الانقلابات العسكرية التي أعادت تشكيل المشهد السياسي في مالي ونيجر وبوركينا فاسو، أدت إلى زيادة الشكوك حول قبول الحكومات الجديدة لأي وجود عسكري أجنبي. هذا الواقع يجعل أي خطة فرنسية للعودة مرتبطة بشروط

سياسية صارمة، مع ضرورة إجراء مفاوضات دقيقة مع السلطة العسكرية الحالية لدراسة المناخ السياسي الداخلي وتقييم قبول السكان المحليين للوجود الفرنسي. كما أن هذه العودة تتطلب القدرة على التوازن بين مصالح فرنسا وأولويات الحكومات المحلية، لضمان تقليل أي مقاومة شعبية قد تواجه القوات الفرنسية.[17]

التنافس الإقليمي بين القوى الكبرى في الساحل، بما في ذلك الصين وتركيا وروسيا، يزيد من صعوبة العودة الفرنسية. تسعى هذه القوى لاستثمار الفراغ الأمني والسياسي لصالحها عبر تقديم دعم اقتصادي وعسكري مباشر للحكومات الحالية، مما يعقد أي محاولات فرنسية للعودة. لذلك، تتطلب الاستراتيجية الفرنسية إعادة صياغة شاملة تشمل التعاون مع شركاء إقليميين ودوليين، لتفادي الاصطدام المباشر مع هذه القوى، وضمان توافق مع المصالح الأوروبية والأمريكية دون التأثير على النفوذ الفرنسي في المنطقة.[18]

الجانب العسكري يمثل عقبة إضافية أمام العودة الفرنسية، إذ كشفت العمليات السابقة محدودية قدرة القوات الفرنسية على فرض الأمن بشكل مستدام في مناطق واسعة ومتفرقة. لذلك، أي خطة مستقبلية يجب أن تركز على إعادة هيكلة القدرات اللوجستية والاستخباراتية، مع دعم القوات المحلية بدلاً من الاعتماد الكامل على التدخل المباشر. كما أن تطوير مهام متعددة تشمل التدريب، المراقبة الجوية، وتحسين التنسيق الاستخباراتي يعزز من فعالية العمليات ويقلل من المخاطر على القوات الفرنسية.[19]

العودة الفرنسية تواجه أيضًا تحديًا متعلقًا بالرأي العام المحلي والدولي، إذ تعرضت فرنسا لانتقادات واسعة بسبب العمليات السابقة والضحايا المدنيين الناتجة عنها. بناء الثقة يتطلب خططًا للتواصل مع السكان المحليين وإبراز دور فرنسا في التدريب والدعم اللوجستي بدل التدخل المباشر. هذا النهج يساهم في تقليل المقاومة الشعبية ويضمن قبول المجتمع المحلي للوجود الفرنسي، ويمنح باريس الشرعية السياسية والدبلوماسية لتعزيز التعاون مع الحكومات المحلية.[20]

الديناميات الاقتصادية في دول الساحل تلعب دورًا مهمًا في قبول التعاون الفرنسي، حيث يعتمد الكثير من السكان على التمويل والدعم الخارجي. ومع ذلك، يجب على فرنسا توخي الحذر لتجنب الانطباع بأنها تسعى للسيطرة الاقتصادية، بل تقديم مساهمات استراتيجية تدعم الاستقرار والتنمية المحلية، مثل مشاريع التدريب والدعم الإنساني والبنية التحتية. هذا يخلق بيئة أكثر تقبلاً للوجود الفرنسي ويعزز من شرعية تدخلها في المنطقة.[21]

تأثير التحالفات الإقليمية الجديدة أصبح عاملًا محوريًا في تحديد فرص العودة الفرنسية، إذ تسعى دول مجاورة مثل الجزائر والمغرب لتوسيع نفوذها في الساحل. أي تحرك فرنسي مرتبط بتوافق إقليمي لتجنب الاحتكاك المباشر أو النزاعات الثانوية. لذلك، أي خطة فرنسية مستقبلية يجب أن تأخذ في الاعتبار موقف هذه الدول واستراتيجياتها لضمان فعالية العودة وتجنب التوترات الجيوسياسية.[22]

الأبعاد الأمنية، لا سيما تهديد الجماعات المسلحة العابرة للحدود، تجعل العودة الفرنسية بحاجة إلى استراتيجية متكاملة تعتمد على التنسيق الاستخباراتي مع الدول المجاورة والدول الإفريقية الشريكة. كما تتطلب هذه العودة تطوير آليات الرصد المبكر، تدريب القوات المحلية، وتعزيز القدرات على منع توسع الجماعات المسلحة في مناطق جديدة، ما يزيد من أهمية التخطيط طويل المدى والمستدام.[23]

الضغوط الدولية، سواء من الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، تلعب دورًا مزدوجًا؛ فهي تحث فرنسا على التعاون مع القوات الإفريقية المحلية، لكنها في الوقت ذاته تزيد من التعقيدات السياسية، إذ قد يُنظر إلى أي تدخل فرنسي على أنه تهديد مباشر للسيادة الوطنية للدول المضيفة. لذلك، أي خطة فرنسية للعودة يجب أن تتضمن صياغة اتفاقيات واضحة تحدد طبيعة الدعم العسكري والاستخباراتي، مع احترام سيادة الدول المحلية وتعزيز قدراتها على إدارة الأمن بشكل مستقل، مما يساهم في تخفيف الاحتكاك السياسي ويزيد من فعالية التعاون الفرنسي-الإفريقي.[24]

الصورة الذهنية لفرنسا على المستوى الدولي تمثل أيضًا عاملًا حاسمًا في نجاح أي خطة للعودة، حيث أن المجتمع الدولي يراقب بشكل مستمر أي خطوة فرنسية في الساحل، لذلك يجب أن تُبنى الاستراتيجية على تعزيز الثقة الدولية والمحلية عبر التركيز على دعم الاستقرار والتنمية، مع المساهمة في المشاريع الإنسانية وتدريب القوات المحلية، بدل الوجود العسكري المباشر، هذا الأسلوب يقلل من الانتقادات الدولية ويعزز الدور الفرنسي كقوة مساعدة وليست محتلة، مما يسهل من عملية العودة ويكسب فرنسا شرعية سياسية ودبلوماسية.[25]

يمكن القول أن احتمالات عودة التعاون الفرنسي تتفاوت بحسب الوضع السياسي والأمني في كل دولة، في مالي وبوركينا فاسو، تظل العلاقات متوترة بسبب الانقلابات العسكرية وتوجه الحكومات نحو شركاء آخرين مثل روسيا، ما يحد من فرص عودة فرنسا بشكل مباشر، في النيجر هناك استعداد لإعادة تقييم العلاقات الأمنية مع فرنسا شريطة احترام السيادة الوطنية، خصوصًا مع تزايد التهديدات الإرهابية في الشمال، أما في تشاد، فالحكومة تسعى إلى تنويع شراكاتها الأمنية، ما يوفر مساحة محتملة للتعاون الفرنسي في مجالات محدودة مثل التدريب العسكري ومكافحة الإرهاب، دون فرض نفوذ سياسي مباشر.[26]

تبنت فرنسا في السنوات الأخيرة توجهاً نحو توسيع نطاق "أوروبنة" سياستها الإفريقية، ما يعني تقليل الطابع القومي الأحادي وتعزيز التنسيق مع الاتحاد الأوروبي في صياغة السياسات، بما يتيح لها تحقيق أهدافها الاستراتيجية بطريقة أكثر شرعية ودبلوماسية، ويتيح هذا التحول للقيادة الفرنسية الاستمرار في ممارسة تأثير مستقل، مع الاستفادة من الدعم المؤسسي الأوروبي، ما يعزز قدرتها على متابعة السياسات التي يصعب تنفيذها بمفردها، ويمنحها مساحة للتفاعل مع التحديات الأمنية والاقتصادية المتزايدة في إفريقيا[27]

فضلاً عن البعد السياسي، توفر "الأوروبنة" أيضًا قدرة تمويلية فعالة، إذ يمكن لفرنسا تقاسم تكاليف عملياتها العسكرية في إفريقيا مع باقي أعضاء الاتحاد الأوروبي، ما يخفف العبء المالي على ميزانيتها ويعزز استدامة تدخلاتها، ومع ذلك، فإن نجاح هذه الاستراتيجية رهين بقدرة فرنسا على تعديل عقيدتها التقليدية القائمة على شعار "فرنسا أولاً"، وتجنب تكرار النهج الأحادي الذي قد يقلل من مصداقية أي سياسة أوروبية تدعو لها، وهو ما يضمن أن تكون العودة المستقبلية إلى منطقة الساحل أكثر توازناً وشرعية أمام الشركاء الإقليميين والدوليين[28]

الخاتمة:

يتضح من مجمل التحليل أن الانسحاب الفرنسي من منطقة الساحل الإفريقي لم يكن مجرد إجراء عسكري طارئ، بل يمثل تحوّلًا استراتيجيًا عميقًا في توازنات القوى داخل الإقليم، فقد أدت التفاعلات السياسية والأمنية والاجتماعية إلى خلق بيئة جديدة، تراجع فيها النفوذ الفرنسي التقليدي لصالح صعود فاعلين محليين وإقليميين جدد، هذا التحول أفرز فراغًا أمنيًا ملحوظًا، انعكس بوضوح في تصاعد نشاط الجماعات المسلحة، وتآكل قدرة الحكومات المركزية على ضبط الأطراف، خاصة في مالي والنيجر وبوركينا فاسو.

أظهرت الدراسة أن فرنسا أعادت تقييم حضورها في الساحل في ضوء تزايد الكلفة العسكرية والسياسية وضعف المردود الاستراتيجي، فاتجهت نحو سياسة "إعادة التموضع المرن" القائمة على التعاون غير المباشر، والعمل عبر الشركاء الإقليميين بدل الوجود العسكري المباشر، بالمقابل، حاولت الأنظمة العسكرية الجديدة في مالي وبوركينا فاسو والنيجر فرض سيادتها من خلال خطاب معادٍ للنفوذ الفرنسي، لكنها واجهت معضلات بنيوية تتعلق بضعف القدرات المؤسسية والانقسامات الداخلية.

كما أبرزت الدراسة أن التحولات الأخيرة أوجدت تنافسًا دوليًا متزايدًا في الإقليم، حيث برزت روسيا من خلال مجموعة "فاغنر"، وتركيا عبر اتفاقيات التدريب والدعم الفني، فضلًا عن الدور الجزائري المتنامي في إدارة الوساطة الإقليمية، هذا التعدد في الفاعلين غيّر طبيعة التوازنات في الساحل، وأنتج نظامًا إقليميًا أكثر تعقيدًا وتداخلًا.

تؤكد النتائج أن مستقبل الوجود الفرنسي في الساحل لن يكون نسخة من الماضي، بل سيتجه نحو نمط جديد من الحضور يعتمد على الشراكة الأمنية المحدودة، وتقديم الدعم الاستخباراتي والتقني دون التدخل العسكري المباشر، بذلك تسعى باريس إلى الحفاظ على حضورها السياسي والاستراتيجي بوسائل أكثر مرونة واستدامة تتناسب مع الديناميكيات الجديدة للمنطقة.

النتائج

أولاً: غياب التوازن الأمني بعد الانسحاب الفرنسي:

أدى الانسحاب الفرنسي إلى فراغ أمني تفاوتت حدته بين دول الساحل؛ فتصاعد نفوذ الجماعات المسلحة في شمال مالي وغرب النيجر وبوركينا فاسو، بينما بقي الأثر محدودًا في تشاد مع ضعف التنسيق الإقليمي.

ثانيًا: تصاعد النفوذ المحلي والعسكري:

أعادت الانقلابات العسكرية في مالي وبوركينا فاسو والنيجر تشكيل موازين السلطة، حيث برزت الأنظمة العسكرية بوصفها بديلًا عن النفوذ الفرنسي، بينما واجهت تشاد ضغوطًا داخلية دون انقلاب فعلي.

ثالثًا: تعدد الفاعلين الخارجيين وتغير النفوذ:

ملأ الفراغ الفرنسي فاعلون جدد؛ فبرزت روسيا في مالي وبوركينا فاسو، وتركيا في النيجر، واحتفظت الجزائر بدور وساطة مؤثر، فيما حافظت فرنسا على وجود استخباراتي محدود في تشاد.

رابعًا: تحول الاستراتيجية الفرنسية:

تحولت فرنسا إلى نهج غير مباشر يعتمد على الدعم اللوجستي والاستخباراتي والتدريب، مع تقليص الوجود الميداني والتركيز على تشاد وغرب النيجر كقواعد بديلة لضمان النفوذ الإقليمي.

السيناريوهات المستقبلية المحتملة

1. السيناريو الأول: العودة المحدودة عبر الشراكة الأمنية (الأكثر ترجيحًا)

يتمثل هذا السيناريو في عودة فرنسا بشكل غير مباشر من خلال برامج التدريب والمشورة الفنية ودعم القوات المحلية، سواء عبر الاتحاد الأوروبي أو اتفاقيات ثنائية جديدة.

مثال: قد تسعى فرنسا إلى توقيع اتفاق أمني جديد مع النيجر بعد استقرار الوضع السياسي، يتيح لها مراقبة النشاطات المسلحة على الحدود مع ليبيا ومالي دون انتشار عسكري مباشر.

2. السيناريو الثاني: استمرار القوى البديلة والتراجع الفرنسي الكامل (احتمال متوسط)

في هذا السيناريو، تستمر روسيا وتركيا في تعزيز وجودهما في الإقليم مع تراجع النفوذ الفرنسي تدريجيًا، وتحوّل الحكومات العسكرية نحو التحالف مع هذه القوى.

مثال: استمرار تمدد مجموعة "فاغنر" في مالي وبوركينا فاسو وتوقيع عقود أمنية طويلة الأمد مع السلطات المحلية لتأمين الموارد والمناطق الغنية بالذهب.

3. السيناريو الثالث: العودة الاستراتيجية المشروطة (احتمال ضعيف)

يشمل هذا السيناريو عودة فرنسا العسكرية المحدودة في حال تفاقم التهديدات الإرهابية وطلب رسمي من حكومات الإقليم، مع اعتماد نمط تدخل قصير الأمد ودقيق الأهداف.

مثال: تدخل محتمل في شمال مالي أو حدود النيجر في حال انهيار القوات المحلية أو تصاعد الخطر على المصالح الأوروبية والأمن الإقليمي.

الهوامش

---

[1] Fasinu, Emmanuel Selome, et al, 2025, The Legal and Diplomatic Implications of France's Security Disengagement from the Sahel: A Case Studies of Niger, Mali, and Burkina-Faso, 2021–2024 ,P95.

[2] أبو العلا، هويدا شوقي (2025)، انعكاسات الانقلابات العسكرية في الساحل الأفريقي على النفوذ الفرنسي- دراسة حالتي: النيجر والجابون، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد39، العدد الأول،، ص506.

[3] المصري، بلال (2023)، "الولايات المتحدة الأمريكية تملأ الفراغ الفرنسي في الساحل"، المركز الديمقراطي العربي، 28 ديسمبر ، تاريخ الاسترجاع 2025/8/3.

https://democraticac.de/?p=93973

[4] أبو ضيف، فاروق حسين (2025)، مركز فَارُوس للدراسات، "الانسحاب الفرنسي من أفريقيا.. تحديات أمنية وفرص جديدة"، 3 فبراير. الانسحاب-الفرنسي-من-أفريقيا-تحديات-أم/ https://pharostudies.com تاريخ الاسترجاع 2025/8/4.

[5] المركز الديمقراطي العربي (2025)، "ارتفاع تكاليف العمليات العسكرية يهدد وجود فرنسا في الساحل"، 15 مارس.تاريخ الاسترجاع 2025/8/18.

https://democraticac.de/?p=89461

[6] الجزيرة (2025)، "تحالف دول الساحل.. تكتل أفريقي يتحدى النفوذ الفرنسي"، 13 أغسطس. كونفدرالية-الساحل، تاريخ الاسترجاع 2025/8/15.

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2025/8/13

[7] " أسباب انسحاب فرنسا من تشاد وساحل العاج والسنغال يربك خطط

إعادة الانتشار" (2025)، 7فبراير. انسحاب-فرنسا-من-تشاد-وساحل-العاج-والسنغال، تاريخ الاسترجاع 2025/8/6:

https://www.asbab.com

[8] الجزيرة (2025)، "تحالف دول الساحل.. تكتل أفريقي يتحدى النفوذ الفرنسي"، 13 أغسطس ، تاريخ الاسترجاع 2025/8/17:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2025/8/13/كونفدرالية-الساحل

[9] ولد السالك (2024)، محفوظ، "فرنسا والساحل الإفريقي: من النفوذ إلى البحث عن موطئ قدم"، دراسات الجزيرة، 17 ديسمبر.

[10] Lansing Institute, 2025. French Troop Withdrawals and Africa's Geopolitical Realignment. Retrieval date 9/8/2025

https://lansinginstitute.org/2025/01/03/french-troop-withdrawals-and-africas-geopolitical-realignment/?utm_source=chatgpt.com

[11] Crisis Group, 2025. Defining a New Approach for Sahel's Military-Led States. Retrieval date 10/8/2025

https://www.crisisgroup.org/africa/sahel/burkina-faso-mali-niger/defining-new-approach-sahels-military-led-states?utm_source=chatgpt.com

[12] Strategy International, 2025. Publication 166: Post-French Withdrawal Dynamics in the Sahel. Retrieval date 17/8/2025:

https://strategyinternational.org/2025/03/19/publication166/?utm_source=chatgpt.com

[13] Al Jazeera Studies, 2025. Burkina Faso and Regional Security after French Withdrawal. Retrieval date 18/8/2025:

https://www.aljazeera.net/news/2022/1/25/%D8%A8%D9%88%D8%B1%D9%83%D9%8A%D9%86%D8%A7-%D9%81%D8%A7%D8%B3%D9%88-%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%A8%D8%B7%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%AB%D8%A9?utm_source=chatgpt.com

[14] Human Rights Research, 2025. Military Coups in the Sahel: A Step Forward for Decolonization and a Step Backwards for Human Rights. Retrieval date 17/8/2025:

https://www.humanrightsresearch.org/post/military-coups-in-the-sahel-a-step-forward-for-decolonization-and-a-step-backwards-for-human-rights?utm_source=chatgpt.com

[15] Future UAE, 2025. Consequences of French Withdrawal on Sahel Security. Retrieval date18/8/2025:https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7696/%D8%AA%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%A8%D9%88%D8%B1%D9%83%D9%8A%D9%86%D8%A7-%D9%81%D8%A7%D8%B3%D9%88-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A?utm_source=chatgpt.com

[16] المركز الديمقراطي العربي (2022)،"تداعيات الانسحاب الفرنسي من الساحل الإفريقي على حالة الاستقرار." ، 21 فبراير.

[17] Lansing Institute, French Troop Withdrawals and Africa's Geopolitical Realignment, 2025. Retrieval date 19/8/2025: https://lansinginstitute.org/2025/01/03/french-troop-withdrawals-and-africas-geopolitical-realignment/?utm_source=chatgpt.com

[18] International Crisis Group, Defining a New Approach for Sahel's Military-led States, 2025. Retrieval date 19/8/2025: https://www.crisisgroup.org/africa/sahel/burkina-faso-mali-niger/defining-new-approach-sahels-military-led-states?utm_source=chatgpt.com

[19] Strategy International, Publications on French Military Engagement in the Sahel, 2025. Retrieval date 20/8/2025: https://strategyinternational.org/2025/03/19/publication166/?utm_source=chatgpt.com

[20] Human Rights Research, Military Coups in the Sahel: A Step Forward for Decolonization, 2025. Retrieval date 21/8/2025: https://www.humanrightsresearch.org/post/military-coups-in-the-sahel-a-step-forward-for-decolonization-and-a-step-backwards-for-human-rights?utm_source=chatgpt.com

[21] Rasanah-IIIS, French Military Presence in the Sahel, 2025. Retrieval date 22/8/2025: https://rasanah-iiis.org/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1/?utm_source=chatgpt.com

[22] Anadolu Agency.2025, لماذا قررت فرنسا الانسحاب من النيجر؟ , Retrieval date 22/8/2025: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%82%D8%B1%D8%B1%D8%AA-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AD%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AC%D8%B1-%D8%A5%D8%B6%D8%A7%D8%A1%D8%A9/3003583?utm_source=chatgpt.com

[23] AfroPolicy.2025, انقلاب بوركينا فاسو الدوافع والمواقف , Retrieval date 22/8/2025: https://afropolicy.com/%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%A8%D9%88%D8%B1%D9%83%D9%8A%D9%86%D8%A7-%D9%81%D8%A7%D8%B3%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%81%D8%B9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D9%81/?utm_source=chatgpt.com

[24] Al Jazeera.2022, انقلاب بوركينا فاسو احتجاجات ضد فرنسا , Retrieval date 23/8/2025: https://www.aljazeera.net/news/2022/10/2/%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%A8%D9%88%D8%B1%D9%83%D9%8A%D9%86%D8%A7-%D9%81%D8%A7%D8%B3%D9%88-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA-%D8%B6%D8%AF-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7?utm_source=chatgpt.com

[25] علي، جهاد عباس(2024)، النفوذ الفرنسي في الساحل الأفريقي (فرص وتحديات)، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، العدد44، أكتوبر ، ص725.

[26] مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (2023)،"التحولات في التوجّهات الفرنسية في القارة الإفريقية: الأبعاد." ، ديسمبر.

[27] نبيل زكاوي (2022)، "خيارات ترميم النفوذ الفرنسي في إفريقيا"، الجزيرة، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2022، ص8.

[28] المرجع نفسه، ص8.

قائمة المراجع

1. أبو العلا، هويدا شوقي (2025)، انعكاسات الانقلابات العسكرية في الساحل الأفريقي على النفوذ الفرنسي- دراسة حالتي: النيجر والجابون، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد39، العدد الأول.
2. المصري، بلال (2023)، "الولايات المتحدة الأمريكية تملأ الفراغ الفرنسي في الساحل"، المركز الديمقراطي العربي، 28 ديسمبر ، تاريخ الاسترجاع 2025/8/3.

https://democraticac.de/?p=93973

3. أبو ضيف، فاروق حسين (2025)، مركز فَارُوس للدراسات، "الانسحاب الفرنسي من أفريقيا.. تحديات أمنية وفرص جديدة"، 3 فبراير.الانسحاب-الفرنسي-من-أفريقيا-تحديات-أم/

https://pharostudies.com تاريخ الاسترجاع 2025/8/4.

4. المركز الديمقراطي العربي (2025)، "ارتفاع تكاليف العمليات العسكرية يهدد وجود فرنسا في الساحل"، 15 مارس. تاريخ الاسترجاع 2025/8/18.

https://democraticac.de/?p=89461

5. الجزيرة (2025)، "تحالف دول الساحل.. تكتل أفريقي يتحدى النفوذ الفرنسي"، 13 أغسطس. كونفدرالية-الساحل، تاريخ الاسترجاع 2025/8/15.

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2025/8/13

6. "أسباب انسحاب فرنسا من تشاد وساحل العاج والسنغال يربك خطط إعادة الانتشار" (2025)، 7 فبراير. انسحاب-فرنسا-من-تشاد-وساحل-العاج-والسنغال، تاريخ الاسترجاع 2025/8/6.
7. الجزيرة (2025)، "تحالف دول الساحل.. تكتل أفريقي يتحدى النفوذ الفرنسي"، 13 أغسطس ، تاريخ الاسترجاع 2025/8/17:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2025/8/13-/كونفدرالية الساحل

8. ولد السالك، محفوظ (2024)، "فرنسا والساحل الإفريقي: من النفوذ إلى البحث عن موطئ قدم"، دراسات الجزيرة، 17 ديسمبر.
9. علي، جهاد عباس (2024)، النفوذ الفرنسي في الساحل الأفريقي (فرص وتحديات)، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، العدد44، أكتوبر.
10. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (2023)،"التحولات في التوجّهات الفرنسية في القارة الإفريقية: الأبعاد"، ديسمبر.
11. نبيل زكاوي (2022)، "خيارات ترميم النفوذ الفرنسي في إفريقيا"، الجزيرة، 25 أكتوبر/تشرين الأول.
12. المركز الديمقراطي العربي (2022)،"تداعيات الانسحاب الفرنسي من الساحل الإفريقي على حالة الاستقرار." ، 21 فبراير.
13. Lansing Institute, 2025. French Troop Withdrawals and Africa's Geopolitical Realignment. Retrieval date 9/8/2025

    https://lansinginstitute.org/2025/01/03/french-troop-withdrawals-and-africas-geopolitical-realignment/?utm_source=chatgpt.com
14. Crisis Group, 2025. Defining a New Approach for Sahel's Military-Led States. Retrieval date 10/8/2025

    https://www.crisisgroup.org/africa/sahel/burkina-faso-maliniger/defining-new-approach-sahels-military-led-states?utm_source=chatgpt.com
15. Strategy International, 2025. Publication 166: Post-French Withdrawal Dynamics in the Sahel. Retrieval date 17/8/2025:

    https://strategyinternational.org/2025/03/19/publication166/?utm_source=chatgpt.com
16. Al Jazeera Studies, 2025. Burkina Faso and Regional Security after French Withdrawal. Retrieval date 18/8/2025:

    https://www.aljazeera.net/news/2022/1/25/%D8%A8%D9%88%D8%B1%D9%83%D9%8A%D9%86%D8%A7-%D9%81%D8%A7%D8%B3%D9%88-%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%A8%D8%B7%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%AB%D8%A9?utm_source=chatgpt.com
17. Human Rights Research, 2025. Military Coups in the Sahel: A Step Forward for Decolonization and a Step Backwards for Human Rights. Retrieval date 17/8/2025:

    https://www.humanrightsresearch.org/post/military-coups-in-the-sahel-a-step-forward-for-decolonization-and-a-step-backwards-for-human-rights?utm_source=chatgpt.com
18. Future UAE, 2025. Consequences of French Withdrawal on Sahel Security. Retrieval date 18/8/2025:https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7696/%D8%AA%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%A8%D9%88%D8%B1%D9%83%D9%8A%D9%86%D8%A7-%D9%81%D8%A7%D8%B3%D9%88-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A?utm_source=chatgpt.com
19. Lansing Institute, French Troop Withdrawals and Africa's Geopolitical Realignment, 2025. Retrieval date 19/8/2025: https://lansinginstitute.org/2025/01/03/french-troop-withdrawals-and-africas-geopolitical-realignment/?utm_source=chatgpt.com
20. International Crisis Group, Defining a New Approach for Sahel's Military-led States, 2025. Retrieval date 19/8/2025: https://www.crisisgroup.org/africa/sahel/burkina-faso-mali-niger/defining-new-approach-sahels-military-led-states?utm_source=chatgpt.com
21. Strategy International, Publications on French Military Engagement in the Sahel, 2025. Retrieval date 20/8/2025: https://strategyinternational.org/2025/03/19/publication166/?utm_source=chatgpt.com

22. Human Rights Research, Military Coups in the Sahel: A Step Forward for Decolonization, 2025. Retrieval date 21/8/2025: https://www.humanrightsresearch.org/post/military-coups-in-the-sahel-a-step-forward-for-decolonization-and-a-step-backwards-for-human-rights?utm_source=chatgpt.com
23. Rasanah-IIIS, French Military Presence in the Sahel, 2025. Retrieval date 22/8/2025:https://rasanah-iiis.org/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1/?utm_source=chatgpt.com
24. Anadolu Agency.2025 , لماذا قررت فرنسا الانسحاب من النيجر؟, Retrieval date 22/8/2025:https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%82%D8%B1%D8%B1%D8%AA-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AD%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AC%D8%B1-%D8%A5%D8%B6%D8%A7%D8%A1%D8%A9/3003583?utm_source=chatgpt.com
25. AfroPolicy.2025 , انقلاب بوركينا فاسو الدوافع والمواقف, Retrieval date 22/8/2025:https://afropolicy.com/%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%A8%D9%88%D8%B1%D9%83%D9%8A%D9%86%D8%A7-%D9%81%D8%A7%D8%B3%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%81%D8%B9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D9%81/?utm_source=chatgpt.com
26. Al Jazeera.2022 , انقلاب بوركينا فاسو احتجاجات ضد فرنسا, Retrieval date 23/8/2025: https://www.aljazeera.net/news/2022/10/2/%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%A8%D9%88%D8%B1%D9%83%D9%8A%D9%86%D8%A7-%D9%81%D8%A7%D8%B3%D9%88-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA-%D8%B6%D8%AF-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7?utm_source=chatgpt.com
27. Fasinu, Emmanuel Selome, et al, The Legal and Diplomatic Implications of France's Security Disengagement from the Sahel: A Case Studies of Niger, Mali, and Burkina-Faso, 2021–2024 ,P95.